### «الاحتياطي الفيدرالي» يضاعف وتيرة تقليص برنامج شراء السندات

# «الوطني»: التضخم غير المؤقت يتحول إلى العدو الأول للاقتصادات الكبرى

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ"الوطني" أن آخر اجتماعات البنوك المركزية هذا العام شهدت تشديد العديد منها للسياسات النقدية مع تسريع الاحتياطي الفيدرالي لوتيرة تطبيق برنامج التناقص التدريجي ورفع بنك إنجلترا أسعار الفائدة، واعلان البنك المركزي الأوروبي عن تقليص برنامج مشتريات الطوارئ مع مضاعفة شراء السندات في إطار برنامج شراء الأصول. وأعطت البنوك المركزية الأولوية لضرورة مواجهة ارتفاع معدلات التضخم غير المؤقت من خلال تشديد سياساتها النقدية. لذلك من المحتمل أن تؤثر تلك القرارات على أداء أسواق الأسهم وأدوات الدين وسوق العملات الأجنبية على مستوى العالم.

**الرئيس الأمريكي يرفع سقف الدين العام في إجراء من شأنه حماية الحكومة من التعثر حتى 2023**

**بنك إنكلترا يصبح أول مصرف مركزي رئيسي يرفع أسعار الفائدة منذ بداية الجائحة**

الاقتصادات العالمية تواجه خطر التضخم

الولايات المتحدة الامريكية

أعلن مجلس الاحتياطي الفيدرالي أنه سيخفض برنامج التحفيز النقدي بوتيرة أسرع مما كان متوقعاً في السابق في إطار استجابته للضغوط التضخمية. وسيقوم الآن بخفض البرنامج بمقدار 30 مليار دولار شهرياً بدلاً من 15 مليار دولار بداية من شهر يناير المقبل، ليضعه بذلك في مسار انهائه في مارس 2022 ويفتح المجال أمام رفع أسعار الفائدة في النصف الأول من العام المقبل. وصرح رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول أن "النشاط الاقتصادي في طريقه للتوسع بوتيرة قوية هذا العام، مما يعكس التقدم في التطعيمات وإعادة فتح الاقتصاد". وأضاف باول: "من وجهة نظري، نحقق تقدماً سريعاً نحو تحقيق أقصى قدر من التوظيف". ويتوقع المسؤولون الآن أن يرتفع معدل التضخم العام المقبل بمستوى أعلى مما كان متوقعا في السابق مع انخفاض معدل البطالة إلى 3.5 %. وبناء على ذلك، تشير التوقعات إلى ارتفاع أسعار الفائدة القياسية من المستويات الحالية القريبة من الصفر لتصل إلى 0.9 % بنهاية عام 2022.

سقف الدين العام

وقع الرئيس جو بايدن مشروع قانون سقف الدين العام الذي اقترحه الكونجرس. وسيتم رفع سقف الدين إلى 2.5 تريليون دولار، مما يسمح للحكومة الأمريكية بالوفاء بالتزاماتها حتى عام 2023. وتضمن زيادة سقف الدين عدم تخلف الولايات المتحدة عن سداد ديونها في ظل مساعيها لتجنب المخاطر الاقتصادية المحيطة بها.

المؤشرات الاقتصادية

ارتفعت مبيعات التجزئة الأمريكية بمعدلات أقل من المتوقع في نوفمبر. وتشير البيانات إلى تراجع مشتريات المستهلكين في ظل تزايد ارتفاع معدلات التضخم بأسرع وتيرة تشهدها منذ عقود. وبصفة عامة، ارتفعت مبيعات التجزئة بنسبة 0.3 % بعد ارتفاعها بنسبة 1.8 % في أكتوبر. وباستثناء السلع المتقلبة، ارتفعت المبيعات بنسبة 0.2 % في نوفمبر.

من جهة أخرى، تجاوز أداء مؤشر أسعار المنتجين الأمريكي توقعات الاقتصاديين، إذ ارتفع بنسبة 9.6 % عن مستويات العام السابق وبنسبة 0.8 % عن الشهر الماضي. وتقترب الزيادة السنوية في الأسعار التي وصلت إلى 9.6 % من أعلى مستوياتها القياسية. وقد ارتفع مؤشر أسعار المنتجين الأساسي، الذي يستثني العناصر المتقلبة مثل المواد الغذائية والطاقة، بنسبة 0.7 % عن الشهر السابق وسجل زيادة سنوية قياسية بلغت 7.7 %. وزادت تكلفة الإنتاج بوتيرة متسارعة نتيجة اختناقات النقل وتزايد الطلب وارتفاع تكاليف المواد الخام ونقص العمالة. ويعتبر مؤشر أسعار المنتجين أحد المؤشرات الاستشرافية، وبالتالي فإن هذه الزيادة السنوية التي سجلها المؤشر سيتبعها على الأرجح سلسلة من الضغوط التضخمية تمتد على مدار عام 2022.

أوروبا والمملكة المتحدة

في الاتحاد الأوروبي، أعلن البنك المركزي الأوروبي عن خفض برنامج مشتريات الطوارئ لمواجهة الجائحة تدريجياً من خلال تعزيز برنامج شراء الأصول في إطار سعيه نحو تقليص سياسة التيسير الكمي تدريجياً. ولدى البنك المركزي الأوروبي برنامجان مختلفان للتيسير الكمي، وهما برنامج شراء الأصول وبرنامج شراء السندات الطارئ لمواجهة تداعيات جائحة كورونا. وقد بدأ تطبيق برنامج شراء الأصول منذ عام 2015 وكان الغرض منه "دعم استراتيجية تحول السياسة النقدية وتوفير التيسير اللازم للسياسة النقدية لضمان استقرار الأسعار" وفقاً لما ذكرته لجنة الشؤون الاقتصادية والنقدية. ويعزى إطلاق برنامج شراء الأصول إلى مخاطر الانكماش التي شهدتها منطقة اليورو في عام 2014 تقريباً عندما أدى التراجع الحاد لأسعار النفط إلى دفع التضخم إلى الانخفاض. حيث وصل معدل التضخم في عام 2014 لمستوى أقل من المسجل خلال أسوأ فترة ركود في عام 2009. وكان من المفترض أن ينتهي تطبيق هذا البرنامج في عام 2016، إلا انه استمر في التوسع ما دعم سياسات البنك المركزي الأوروبي عندما تفشت الجائحة في عام 2020. وعلى الرغم من ذلك، ازدادت التوترات أثناء الجائحة في سوق أدوات الدين السيادية مما أجبر البنك المركزي الأوروبي على طرح برنامج مشتريات الطوارئ لمواجهة الجائحة حتى يتسنى له "إجراءه بطريقة مرنة فيما يتعلق بالتخصيص عبر الدول المختلفة" " وفقاً لوصف لجنة الشؤون الاقتصادية والنقدية.

ويتمثل الاختلاف بين برنامج شراء الأصول وبرنامج مشتريات الطوارئ لمواجهة الجائحة في أن برنامج شراء الأصول تم وضعه كحل طويل الأجل لتعزيز النشاط الاقتصادي خلال فترة الانكماش، في حين أن برنامج مشتريات الطوارئ لمواجهة الجائحة هو حل قصير الأجل لمواجهة تضرر الاقتصاد من تداعيات جائحة كوفيد19- في دول الاتحاد الأوروبي المختلفة. وأعلنت رئيسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاجارد أن برنامج مشتريات الطوارئ لمواجهة الجائحة سينتهي في مارس 2022، ومن أجل تسهيل عملية الانتقال، سيتم مضاعفة برنامج شراء الأصول إلى 40 مليار يورو، ثم سيتم خفضه إلى 30 مليار يورو في الربع الثاني من عام 2022 قبل العودة إلى وتيرته الحالية بقيمة 20 مليار يورو في أكتوبر 2022. وصدر هذا القرار لمواجهة ارتفاع معدلات التضخم بأسرع وتيرة تشهدها منطقة اليورو منذ بداية العمل بالعملة الموحدة.

بنك انكلترا

في المملكة المتحدة، يعد بنك إنجلترا أول بنك مركزي رئيسي يعلن عن رفع سعر الفائدة منذ بداية الجائحة. حيث رفع بنك إنجلترا تكلفة الاقتراض بمقدار 15 نقطة أساس إلى 0.25 %. وأكد أندرو بايلي محافظ بنك إنجلترا أن التضخم كان السبب الرئيسي لصدور هذا القرار المفاجئ برفع سعر الفائدة وصرح قائلا: "لقد رأينا بوضوح مؤشرات تؤكد قوة سوق العمل بينما تستمر المزيد من الضغوط التضخمية، وهذا ما يتعين علينا التصرف بشأنه". ويشير هذا إلى تحول نبرة بنك إنجلترا على غرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الذي صرح بأن معظم الضغوط التضخمية تعتبر غير مؤقتة ومن المرجح أن تستمر حتى عام 2022. وتقوم الأسواق حالياً بتسعير زيادة سعر الفائدة بمقدار 20 نقطة أساس أخرى في فبراير، وقالت بلومبرج إيكونوميكس في تعليقها: "تفوقت مخاوف التضخم على المخاوف بشأن أوميكرون في اجتماع بنك إنجلترا في ديسمبر ... بافتراض عدم قيام الفيروس بإبطاء عجلة الاقتصاد بشكل جوهري، نتوقع اتخاذ الخطوة التالية في مايو، على الرغم من وجود مخاطر قليلة تشير إلى قيام بنك إنجلترا برفع أسعار الفائدة مرة أخرى في فبراير".

**الجنيه الاسترليني يسجل أعلى مكاسب هذا الأسبوع يليه الفرنك السويسري كملاذ آمن**

**«المركزي» الأوروبي يعلن تقليص أحد برامج التيسير الكمي**

وعلى الرغم من قيام بنك إنجلترا برفع أسعار الفائدة بشكل فاجأ للمستثمرين، إلا أن القرار يتماشى مع توجيهات بيلي وقد تمت الإشارة إليه في أكتوبر عندما صرح بيلي أنه سيتم رفع الأسعار لمواجهة التضخم. إلا ان المفاجأة بالنسبة للمستثمرين كانت نتيجة لتزايد حالة عدم اليقين بشأن التأثير الاقتصادي والتوقعات الضبابية التي فرضتها سلالة أوميكرون المتحورة. وعلى الرغم من ذلك، رأى بنك إنجلترا بأنه مضطر للاستجابة لارتفاع معدل التضخم الذي وصل إلى 5.1 % في نوفمبر.

حركة الأسواق

وعلى صعيد أداء العملات الأجنبية، سجل مؤشر الدولار الأمريكي أدنى مستوياته الأسبوعية وصولا إلى 96.042 بعد إعلان مجلس الاحتياطي الفيدرالي عن مضاعفة وتيرة التناقص التدريجي. وتلقت العملة الموحدة دعماً بسيطاً للبقاء في نطاق 1.1300 مقابل الدولار الأمريكي. وشهد الجنيه الاسترليني أقوى مكاسب هذا الأسبوع بعد قيام بنك إنجلترا برفع سعر الفائدة. وتبعه الفرنك السويسري باعتباره ثاني أقوى العملات الرابحة هذا الأسبوع بفضل استفادته من وضعه كملاذ آمن وسط بيانات متضاربة وتفسيرات السوق بشكل عام. وكانت العملات المرتبطة بالسلع مثل الدولار الكندي من بين أسوأ العملات أداءً حيث تحول مسار زخم سوق النفط الخام بسبب التوقعات الضبابية الناجمة عن اوميكرون.

وبالانتقال إلى وول ستريت، تراجع أداء الأسهم هذا الأسبوع في ظل محاولة المستثمرين والمتداولين تسعير إمكانية رفع أسعار الفائدة الفيدرالية وتقييم المخاطر وتزايد حالات الإصابة بأوميكرون. وقد تراجعت معظم الأسهم يوم الجمعة بسبب المخاطر الاقتصادية الناجمة عن سلالة اوميكرون المتحورة والقابلة للانتقال بشكل كبير وإعلان الاحتياطي الفيدرالي عن التناقص التدريجي مما أدى إلى التأثير سلباً على المعنويات.وعلى صعيد سوق أدوات الدين، انحدر منحنى عائد سندات الخزانة بعد اعلان مجلس الاحتياطي الفيدرالي عن تسريع وتيرة خفض برنامج شراء السندات. إذ ارتفع العائد على سندات الخزانة لأجل 10 سنوات بمقدار نقطة أساس واحدة إلى 1.42 %. وأخيراً وعلى صعيد السلع، شهد سوق النفط تحولاً في المعنويات على خلفية تزايد المخاوف تجاه توقعات الطلب التي تخيم عليها انتشار سلالة أوميكرون وتشديد البنوك المركزية الرئيسية لسياساتها النقدية. من جهة أخرى، وباعتباره ملاذ آمن وسط المعنويات المتوترة، اكتسب الذهب زخماً تصاعدياً وارتفع سعره بنسبة 0.70 %، حيث يتم تداوله في حدود 1،800.00 دولار للأوقية.

### في الاستبيان السنوي لـ مجلة «غلوبل فاينانس العالمية»

# «الوطني» يحصد جائزة أفضل مزود لخدمات أسواق الصرف في الكويت

فاز بنك الكويت الوطني وللعام العاشر على التوالي بجائزة أفضل مزود لخدمات أسواق الصرف في الكويت للعام 2022، وذلك في الاستبيان السنوي الذي أجرته مجلة جلوبل فاينانس العالمية المتخصصة والذي تضمن استطلاع آراء محللي القطاع المصرفي والمدراء التنفيذيين للشركات والمتخصصين في مجال التكنولوجيا حول العالم.

وتضمنت معايير اختيار الفائزين بجائزة أفضل مزودي خدمات الصرف لعام 2022 عدة عوامل من بينها: حجم المعاملات والحصة السوقية، ونطاق التغطية العالمية، وخدمة العملاء، والأسعار التنافسية والتقنيات المبتكرة. كما وضعت جلوبل فاينانس أيضًا في الاعتبار آراء محللي القطاع والمديرين التنفيذيين والمتخصصين في مجال التكنولوجيا.

وقامت مجلة جلوبل فاينانس بإعلان أسماء الفائزين بالجائزة ضمن الاستبيان الثاني والعشرين على مستوى 113 دولة وسبع مناطق جغرافية مختلفة على مستوى العالم، بالإضافة إلى إعلان الفائزين بجائزة أفضل مزودي أبحاث وتحليلات أسواق الصرف وتقنية تداول العملات الأجنبية.

**الجائزة تأكيد على ريادة البنك في تقديم أفضل الحلول والخدمات عالية الجودة لعملائه**

ووقع الاختيار على بنك الكويت الوطني كأحد أفضل البنوك على مستوى العالم ومن بين الأفضل في منطقة الشرق الأوسط وذلك لتوفيره خدمات أسواق الصرف الأجنبي إلى جانب بنوك ومؤسسات مالية عالمية كبرى مثل Citibank ، HSBC، BBVA،Société G – nérale .

ويشكل الفوز بهذه الجائزة المرموقة وللعام العاشر على التوالي تأكيداً جديداً على ريادة البنك محلياً وإقليمياً في تقديم أفضل الحلول المصرفية المبتكرة لعملائه.

وإضافة إلى ذلك يجني الوطني ثمار استثماراته الضخمة في تطوير بنيته التحتية وذلك بهدف تقديم خدمات عالية الجودة لعملائه وذلك إلى جانب استثماراته في كوادره البشرية التي تعد أفضل الكفاءات المصرفية والتي ساهمت في حصد هذه الجائزة على مدى 10 أعوام متتالية.

جائزة أفضل مزود لخدمات أسواق الصرف في الكويت

وأكدت الاضطرابات التي خلفتها جائحة كورونا خلال العامين الماضيين على صعيد التجارة العالمية وسلاسل التوريد حول العالم، على مدى أهمية وجود شريك مصرفي بحجم بنك الكويت الوطني والذي يملك شبكة وبصمة جغرافية واسعة تمكنه من مساندة ودعم عملائه وتقديم حلول واسعة تساعدهم على تخطي هذه الاضطرابات.

ويذكر أن مجموعة الخزينة تعمل وبشكل دؤوب على تنمية قاعدة العملاء العالمية وتواصل السعي إلى تطوير المنصات الإلكترونية لتداول العملات الأجنبية لتلبي كافة احتياجات عملاء البنك، بالإضافة إلى توفير حلول التحوط والمنتجات الاستثمارية التي تلبي الاحتياجات الخاصة للعملاء مع توسيع نطاق المنتجات الاستثمارية التي يقدمها البنك.

**يملك أفضل كفاءات مصرفية ساهمت في حصد الجائزة على مدى 10 أعوام متتالية**

والجدير بالذكر أن مجلة جلوبل فاينانس العالمية التي تأسست في العام 1987 وتتخذ من نيويورك مقراً لها تعد من أعرق المجلات المتخصصة في قطاعي التمويل والاقتصاد ويبلغ عدد قرائها أكثر من 50 ألفاً من المديرين التنفيذيين ومسؤولي القرارات الاستثمارية والاستراتيجية في المؤسسات المالية في 193 دولة حول العالم.

وتجري المجلة سنوياً العديد من الاستبيانات حول الابتكار والربحية للبنوك والمؤسسات المالية حول العالم يتم على إثرها اختيار الأفضل على المستوى الإقليمي والعالمي.

# «التجاري» يعلن الفائزين في سحبي «النجمة» و«أكثر من الراتب»

أجرى البنك التجاري سحوباته الأسبوعية على حساب النجمة وحملة "أكثر من راتب". وقد تم إجراء السحب أمس الأحد في مبنى البنك الرئيسي، بحضور ممثل عن وزارة التجارة والصناعة أحمد البصمان، مع الالتزام بالاشتراطات الصحية والوقائية المتمثلة في التباعد الاجتماعي.

وقد قام البنك بتغطية السحوبات مباشرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وجاءت نتيجة السحب على النحو التالي:

أولا: سحب حساب النجمة الأسبوعي – جائزة 5،000/- دينار كويتي من نصيب الفائزة

بدريه مطلق المطيري

ثانيا: سحب حملة "أكثر من راتب" – جائزة تعادل راتب تصل لغاية 1،000/- دينار كويتي من نصيب الفائز

مشعل محمد العازمي

وأوضح البنك بأن حملة "أكثر من راتب" موجهة للعملاء الكويتيين الذين يقومون بتحويل رواتبهم البالغه -/500دينار كويتي أو أكثر على البنك وبصفة خاصة العاملين في القطاعين الحكومي والنفطي والشركات المدرجة لدى البنك، و من مزايا هذه الحملة الحصول على هدية نقدية فورية تبلغ قيمتها من 400/- إلى 500/- دينار كويتي أو قرض بدون فائدة لفترة تصل إلى أربع سنوات ولغاية 70 ألف دينار، وسيكون هناك سحب أسبوعي للعملاء الكويتيين الحاليين والجدد ممن يقومون بتحويل رواتبهم على البنك لربح مبلغ يعادل راتب واحد من الرواتب التي يتقاضونها شهريا. كما يمكن للعملاء الكويتيين المتقاعدين بالإضافة الى المقيمين الذين يقومون بتحويل مديونيتهم إلى البنك الحصول على هدية نقدية تعادل 2% من قيمة المديونية المحولة ولغاية 1000 دينار كويتي.

ويذكر أن جوائز "حساب النجمة" مميزة بحجم مبالغ الجوائز المقدمة، بالإضافة إلى تنوعها طوال السنة، والتي تتضمن سحوبات أسبوعية بقيمة 5،000/- دينار كويتي، وشهرية بقيمة 20،000/- دينار كويتي، بالإضافة الى جائزة نصف سنوية بقيمة 500،000/- دينارکويتي، وسحب آخر العام على أكبر جائزة نقدية مرتبطة بحساب مصرفي في العالم بقيمة 1،500،000 دينار كويتي.

وعن آلية فتح حساب النجمة والتأهل لدخول السحوبات، فمن المعروف أنه يمكن فتح الحساب فقط بإيداع 500/- دينار كويتي ويجب أن يكون في الحساب مبلغ لا يقل عن 500/- دينار كويتي للتأهل ودخول جميع السحوبات على كل الجوائز التي يقدمها الحساب، فكلما زاد رصيد العميل زادت فرصة الفوز، فضلاً عن المزايا الإضافية التي يوفرها الحساب، إذ يحصل العميل على بطاقة سحب آلي ويستطيع الحصول على بطاقة ائتمان بضمان الحساب وكذلك الحصول على كل الخدمات المصرفية من البنك التجاري.

وكشف البنك أن حساب النجمة متاح للجميع، وبإمكان أي شخص فتح حساب النجمة من خلال تطبيق CBK Mobile بخطوات بسيطة ومن أي مكان و في أي وقت.

## بنك برقان يعلن الفائزين بسحب حساب يومي

أعلن بنك برقان عن أسماء الفائزين في السحوبات اليومية على حساب يومي، وقد فاز كل واحد منهم بجائزة 5،000 د.ك.

وكان الحظ في هذه السحوبات من نصيب:

فاطمة جعفر معرفي
طلال زيد النقي
خالد فواز النعمة
عماد محمد الخنيزي
محمد أمجد صديق

بالإضافة للسحب اليومي، بنك برقان يوفر سحب ربع سنوي لحساب "يومي" للفوز بجائزة نقدية بقيمة 125،000 دينار كويتي. وللتأهل للسحوبات الربع سنوية يتعين على العملاء أن لا يقل رصيدهم عن500 د.ك لمدة شهرين كاملين قبل تاريخ السحب و كما أن كل10 د.ك تمثل فرصة واحده لدخول السحب.